

استقبل عضو مجلس النواب الأردني بمناسبة زيارته إلى البلاد

الخرينج يؤكد دعم ومساندة الكويت برلماناً وشعباً لشقيقتها الأردن في مواجهة آثار الجريمة البشعة بقتل الطيار معاذ الكساسبة

مبارك الخرينج يهنئ الغانم لحصوله على جائزة التميز البرلماني

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج التهنئة الخاصة لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمناسبة حصوله على جائزة التميز البرلماني من قبل الاتحاد البرلماني العربي تقديراً للنشاط الكبير والتميز الذي قام به الرئيس الغانم خلال السنتين الماضيتين دعماً ومساندة لقضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى.

وأكد الخرينج أن هذا التكريم للرئيس الغانم يعد بمثابة تكريم لكل أعضاء مجلس الأمة والعاملين فيه ووسام فخر للكويت بحصول أحد أبنائها على هذه الجائزة المتميزة.



.. ويستقبل سفير الكويت لدى الأردن حمد الدعيج بحضور صالح عاشور وم. عادل الخرافي



رئيس مجلس الأمة بالإتابة مبارك الخرينج مستقبلاً الوفد الأردني

الصبر والسلوان. وضم الوفد الأردني المرافق للفايز كلا من الدكتور عبدالرحيم أبو بلديج والدكتور مأمون علان والدكتورة عائشة عليما وعماد العليمات.

الكساسبة وأهمية توحيد الصفوف لمواجهة الإرهاب والتصدي له، داعياً المولى العلي القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته وأن يلهم نبيه والشعب الأردني الشقيق

وشعباً لشقيقتها المملكة الأردنية الهاشمية في مواجهة آثار الجريمة البشعة التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقتل الطيار الأردني معاذ

تعزيز التعاون بينهما، كما تطرق اللقاء إلى مناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. وأكد الخرينج دعم ومساندة الكويت برلماناً

الأردنية الهاشمية ثامر الفايز الوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته البلاد. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل

وحضر اللقاء أمين سر مجلس الأمة عادل الجار الله الخرافي والنائب صالح عاشور. كما استقبل الخرينج عضو مجلس النواب في المملكة

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإتابة مبارك الخرينج في مكتبه صباح أمس (الخميس) سفير الكويت لدى المملكة الأردنية الهاشمية السفير د. حمد الدعيج.

في الدورة الـ16 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي الشايح يدعو إلى مزيد من الجهود لمواكبة تطلعات الشعوب العربية

العربية. من جانبه، دعا رئيس البرلمان السوداني الفاتح عز الدين التي تفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات المشتركة وتقديم المبادرات وبذل الجهود حتى تتجاوز الأمة «حالة الإحباط» التي تعيشها.

ان نجاح الاجتماعات السابقة في وضع الضوابط اللازمة بشأن آلية انتخاب الأمين العام الجديد للاتحاد والموافقة على التعديلات التي تمت على اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي والنجاح في إقرار النظام الإداري وفقاً لهيكلية تنظيمية جديدة وسياستها في رفع مستويات العمل وديف بمسيرة الاتحاد نحو الأمام. وأعرب عن تقديره للدور الذي قام به الأمين العام الحالي الذي قام نور الدين بوشوكج أثناء توليه المنصب، وعن شكره للسودان لاستضافته اجتماعات اللجنة. كما أعرب الشايح عن أمله في خروج الاجتماعات بالنتائج المرجوة وتحقيق الأمال المعهودة في تسهيل خطى الاتحاد نحو مزيد من الوحدة والتعاون والترابط خدمة للهدف الاسمي في تحقيق الإخاء والرخاء للشعوب والدول

دعا رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي رئيس الشعبة البرلمانية فيصل الشايح إلى بذل المزيد من الجهود لمواكبة تطلعات الشعوب العربية نحو التقدم والأمن والأزدهار. وأكد الشايح في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة الـ16 للجنة التنفيذية للاتحاد ضرورة إعلاء مكانة الاتحاد البرلماني العربي كممثل رسمي وفاعل لكافة البرلمانات العربية في جميع المحافل الدولية أسوة بالاتحادات الأخرى المماثلة له. وقال «إننا نلتقي اليوم ومبادئ الالتزام بالنزاهة والمثابرة تحدونا أكثر فأكثر لنقرب خطوات الانجاز ونمهد طريق السداد أمام اتحادنا العربي الذي يجمعنا تحت مظلته بكل فخر واعتزاز منذ أربعة عقود». وأوضح الشايح

المنزلية»، مشيراً إلى أن هناك ملاحظات على هذه التعديلات وسيكون القرار النهائي فيها للمجلس خلال مناقشتها. وأعرب العرضي عن أمله في أن يتم الانتهاء من هذه التعديلات بصيغة جيدة عند إقرارها من قبل المجلس ومن ثم يتم الانتقال لقانون شركة العمالة والذي تقدمت به. وأوضح العرضي أن التعديلات المنجزة الآن من قبل اللجنة الصحية تصب في صالح حقوق العمالة والكفيل وأصحاب مكاتب العمالة وتنظم أعمالهم، مبيناً أن القانون القائم الآن قبل تعديله مضي العمل به منذ 25 عاماً، لذا اقتضت الضرورة تعديله.

من جانبه، كشف النائب كامل العوضي عن وجود اختلاف حول ما انتهت إليه لجنة الشؤون الصحية بشأن منع تحويل كفالة العمالة المنزلية بعد عام، خاصة أنها تتعارض مع بعض مواد الاتفاقية الدولية الموقعة عليها البلاد والرامية لحقوق العمالة، متوقفاً أن تشهد هذه المادة المانعة لتحويل إقامة العامل اختلافاً برلمانياً عند مناقشة التعديلات الواردة على القانون. وقال العوضي في تصريح صحافي عقب حضور اجتماع لجنة الشؤون الصحية يوم أمس «في البداية نشكر أعضاء اللجنة على الجهود الذي بذلوه في سبيل إنجاز التعديلات الواردة على قانون العمالة



كامل العوضي



سعدون حماد

العوضي: التعديلات المقدمة من قبل اللجنة تصب في صالح العمالة

بشأن المخالفين وهي غرامة بما لا يزيد على 10 آلاف دينار ولا يتجاوز خمس سنوات حبس. وقال: إن هناك اقتراحاً بقانون آخر تم إرجاء البت فيه بشأن تأسيس شركات مساهمة لجلب العمالة المنزلية.

أعلن مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل سعدون حماد أن اللجنة انتهت من تقريرها بشأن الاقتراح بقانون المتعلق باستقدام العمالة المنزلية في اجتماع أمس، وسيتم التصديق عليه في اجتماع لاحق ليطم رغبة للمجلس. وأوضح حماد في تصريح صحافي أن قانون العمالة المنزلية كان يتضمن 73 مادة تم إلغاء بعضها وإضافة مواد جديدة، مشيراً إلى أن أبرز ملامح هذا القانون تنظيم عملة استقدام العمالة المنزلية ومدة التحويل التي حددت بستة بدلا من سنتين. وبين حماد أن القانون تضمن عقوبات وغرامات



فيصل الشايح

«المرافق العامة» البرلمانية عقدت آخر حلقاتها النقاشية الخاصة بقانون البلدية 2005/5

الخرافي: مخالفات البناء واللوحات الإعلانية تشكل ظاهرة سلبية الحريجي: إعادة النظر في قيمة المخالفات في القانون وآلية تطبيقها

وأوضحت المستشار القانوني في بلدية الكويت مريم الكندري بعض الضوابط التي تتبعها البلدية في طلب أذونات التفيتش لدخول المسكن الخاص أو ما يأخذ حكمه والتي تحتوي على الغرض من التفيتش واسم المفتش ومدة إذن التفيتش. وفي نهاية الحلقة، قالت مستشارة لجنة المرافق العامة ورئيس فريق عمل الحلقات النقاشية د.جنان بوشهري إن ملاحظات وآراء المشاركين في الحلقات النقاشية ساهمت بشكل كبير في إثراء النقاش حول القانون وان اللجنة بانتظار الملاحظات المكتوبة التي ستقدم لها من قبلهم لإدراجها ضمن التعديلات المقترحة. وبينت د.بوشهري انه بعد هذه الحلقات تولدت قناعة لدى أعضاء اللجنة وفريق العمل بضرورة إصدار قانون جديد ينفاذ القصور الواضح في القانون الحالي، مبينة أن المرحلة القادمة سيتم فيها تجميع وتقديم جميع الملاحظات التي تم طرحها ومناقشتها من مختلف الجهات الحكومية والخاصة وتحويلها إلى مجلس الأمة لإقرارها.

وعقب المدعي العام في إدارة التحقيقات في وزارة الداخلية زيد الزيد على هذا الموضوع قائلًا إن وزارة الداخلية أرسلت مذكرة قانونية إلى بلدية الكويت شرحت فيها أن إصدار إذن التفيتش للسكن الخاص أمر مستحق لرجل المباحث يصعب إصداره إلا بوجود ما يستحق ذلك، مبينة أنه يجب التفريق بين المخالفات الجسيمة والبسيطة في إصدار مثل هذا الأمر. وبينت المدعي العام في إدارة التحقيقات في وزارة الداخلية لطيفة الهاجري أن مخالفات البناء تنقسم إلى قسمين، فهما مخالفات لمباني قيد الإنشاء وهذه ليست بحاجة إلى إذن لدخولها فهي تقع تحت مسؤولية البلدية ولا علاقة لوزارة الداخلية أي علاقة فيها، أما في حالات مخالفات البناء والتي تتم بعد السكن أو إصالح التيار الكهربائي فإن دخولها يستوجب إذنًا مسبقاً ووجود أحد رجال الداخلية مع مفتش البلدية حتى يتم تجنب المشاكل التي يمكن حدوثها بين أصحاب المسكن والمفتش، مقترحة أن يتم صياغة ووضع لائحة تحتوي على ضوابط محددة وصريحة حول إصدار إذن التفيتش.



م. عادل الخرافي وسعدون الحريجي ونبيل الفضل ومستشارة لجنة المرافق العامة د. جنان بوشهري خلال الاجتماع

آلية واضحة ومحددة بين بلدية الكويت ووزارة الداخلية في شأن أذونات التفيتش والضبطية القضائية، متسائلاً عن أسباب خسارة البلدية للعديد من القضايا أمام المحكمة وعلاقتها بأذونات الضبطية القضائية. وأضاف الفضل أن مجلس الأمة يصدر القوانين، وأن المختصين وأصحاب العلاقة هم من يعايشونها ويعرفون فغراتها وعيوبها، لذلك يجب عليهم السعي نحو تغيير تلك العيوب والفقرات.

أداء دورهم الرقابي على أكمل وجه، قال مدير عام بلدية الكويت م.احمد الصبيح إن حمالي صفة الضبطية ليس لديهم القدرة على الدخول إلى موقع المخالفة إلا بإذن تفيتش صادر من وزارة الداخلية، لذلك نريد الوصول إلى آلية تنظم وتسهل هذا الإجراء، مبيناً أن بلدية الكويت لا تطلب أذونات تفيتش إلا فيما يخص مخالفات البناء فقط. وفيما يتعلق بالقصور القانوني الذي يمنع حمالي صفة الضبطية القضائية من

ضرورة إعادة النظر في قيمة المخالفات التي حددها القانون الحالي للبلدية وآلية تطبيقها، والذي أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة والتماهي من قبل المخالفين، مبيناً أن أغلب مخالفات البناء في المناطق السكنية تتعلق بالمساحات والتقسيمات الداخلية للمغار بسبب رغبة أصحاب المسكن في زيادة الشقق والغرف بغرض تأجيرها والاستفادة منها مادياً.

أنواعاً متعددة من المخالفات وهي تشكل مظاهر سلبية منتشرة في البلاد، خاصة تلك المتعلقة بوضع لوحات إعلانية على أعمدة الإنارة أو عند الإشارات الضوئية أو في المرافق العامة والمساحات. كما تطرق الخرافي إلى نوع آخر من المخالفات وهي مخالفات البناء، التي يصاحبها تحركات من بعض أصحاب النفوذ لتقنينها، مستغلين بذلك المرونة الموجودة بالقانون. وأكد مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي على

الفضل: إيجاد آلية واضحة في شأن أذونات التفيتش والضبطية القضائية



عقدت لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة أمس (الخميس) حلقاتها النقاشية القائمة والأخيرة الخاصة بدراسة ومراجعة قانون 2005/5 بشأن بلدية الكويت، بحضور كل من أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل الخرافي ومقرر اللجنة العضو سعود الحريجي وعضو اللجنة النائب نبيل الفضل ونخبة من المختصين وأصحاب الخبرات في بلدية الكويت والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في هذا المجال. وتركز النقاش في هذه الحلقة على الباب الثالث من قانون البلدية الحالي (من المادة 34 إلى المادة 37) والمتعلق بالمخالفات والغرامات المالية، والتي تنضج من خلال التطبيق العملي لها عدم تناسبها مع حجم المخالفة، واقتراحها لوجود تدرج واضح في التطبيق، بالإضافة إلى وجود قصور قانوني في تمكين حمالي صفة الضبطية القضائية من أداء دورهم الرقابي على أكمل وجه، ما أدى إلى تفاقم الكثير من المخالفات بأنواعها المختلفة دون أي رادع لها. دون أي رادع لها. سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل الخرافي إن هناك